أثر الصلح في عقوبة جريمة القتل

المحامي علي جابر

ان الجريمة ظاهرة اجتماعية تعانيها المجتمعات الانسانية منذ القدم وسعت الى محاربتها بمختلف الوسائل لحماية المجتمع من آثارها الوبيلة والشريرة، وتعد جريمة القتل من اهم هذه الجرائم و اخطرها لأنها تمس حياة الانسان وتعدمها كلياً والذي هو اغلى رأسمال في الوجود، لذا أوقع المشرع بمرتكبها اشد العقاب والذي يصل الى الموت في أحيان كثيرة زجراً للجاني وردعا لغيره وهذا ما نهج عليه قانون العقوبات العراقي عندما قرر في المادة (٤٠٥) منه انه من قتل نفساً متعمداً يعاقب بالسجن المؤبد او المؤقت ووصلت العقوبة الى الاعدام في المادة (٤٠٦) منه اذا رافق الجريمة احد الظروف المشددة انزالا بأقسى الالام بالجاني ومنعاً لغيره من تقليده وارضاء لذوي المجني عليه وقطع دابر العداوة والبغضاء بين المتنازعين وتنفيرهم من اللجوء الى الانتقام الفردي او ما يسمى بالثأر، الا ان لهؤلاء دوراً مهماً في فرض العقوبة على القاتل وان تنازلهم و تصالحهم معه يؤثر على العقوبة ويخفف منها ولا يؤدي كما يتصوره البعض الى انقضاء الدعوى الجزائية ورفض الشكوى بل ان هذا الصلح ما هو الا طريق خاص تنقضي به الدعوى الجزائية في جرائم معينة حددها القانون في المادة ٣ الاصولية ولم تكن من بينها جريمة القتل العمد، والجرائم هي: زنا الزواجية او تعدد الزوجات او القذف او السب او افشاء الاسرار او الاخبار الكاذبة او التهديد اذا لم تكن الجريمة وقعت على مكلف بخدمة عامة وجريمة السرقة والاغتصاب وخيانة الامانة والاحتيال اذا كان المجني عليه زوجاً للجاني او احد فروعه او اصوله ولم تكن الاشياء محجوزة قانونا وجرائم اتلاف الاموال وتخريبها عدا اموال الدولة وجريمة انتهاك حرمة الملك او رمي الاحجار او الاشياء على وسائط النقل او البيوت او المباني.

ان هذا التنازل والصلح يتم عن طريق المحكمة ولم يحدد القانون شكلاً معيناً له فقد يكون شفوياً او تحريرياً ويمكن ان يستنتج من غياب المشتكي من المحاكمة عند تبليغه اصوليا (المادة ١٥٠) الاصولية، ومع هذا الصلح يستطيع القاضي وتبعاً لسلطته التقديرية بذلك ان يخفف العقوبة في جريمة القتل الى الحد الادنى تطبيقا للمادة ١٢٣ عقوبات حيث نصت على انه اذا رأت المحكمة في جناية ان ظروف الجريمة والمجرم تستدعي الرأفة جاز لها ان تبدل العقوبة المقررة للجريمة وتجعل عقوبة الاعدام السجن المؤبد او المؤقت مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وتبدل عقوبة السجن المؤبد بعقوبة السجن المؤقت وتبدل السجن المؤقت الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر، والصلح ظرف قضائي مخفف للعقوبة الا ان المحكمة غير ملزمة بالاخذ به كغيره من الظروف المخففة الاخرى.

وهذا ما استقر عليه القضاء العراقي حيث ان محكمة الجنايات في ديالى قد قضت بقرارها ١٣٠ في ٢٠٠٤/٥/٣ بالحكم على المدان (ا.ب) بالسجن لمدة عشر سنوات استنادا للمادة (٤٠٥) عقوبات وقد راعت المحكمة عند فرض العقوبة كون المدان شاباً وان المدعين بالحق المدني قد تصالحوا معه وتنازلوا عن شكواهم وحقهم في حين قضت بالقرار المرقم ٥٤ في ٢٠٠٤/٣/٦ بالحكم على المدان (ب.ج) بالسجن لمدة خمس عشرة سنة وفق نفس المادة اعلاه وقد راعت المحكمة عند فرض العقوبة كون المدان شاباً، الا ان محكمة التمييز بعد تدقيقاتها التمييزية للقرارين قد صدقت الاول ونقضت الثاني بحجة ان العقوبة كانت خفيفة ولا تتناسب وجسامة الفعل، ومن خلال المقارنة بين القرارين يتضح ما قلناه من ان الصلح والتنازل اثر عند فرض العقوبة على القاتل وانه يؤدي الى تخفيفها علما ان الصلح والتنازل اثر عند فرض العقوبة على القاتل وانه يؤدي الى تخفيفها علما ان الصلح في الدعاوى المدنية يؤدي الى رفع النزاع وقطع الخصومة (المادة ٦٩٨ مدني عراقي) وان مسلك المشرع العراقي وغيره من التشريعات الحديثة وانه الاقرب الى مبدأ العدالة والمنطق القانوني السليم والمبدأ القائل بأن الجريمة هي اعتداء على المجتمع قبل ان يكون على الفرد.

التنمية البشرية

الرؤية وآفاق التجربة العراقية

د. مهدي صالح دواي

يطرح الفكر التنموي المعاصر مفهوم التنمية البشرية كمدخل للتنمية البشرية المستدامة التي تستمد مصادر استدامتها من تنمية قدرات البشر جميعا وتمكينهم من استخدام طاقاتهم وتوسيع خياراتهم، ومنذ تبني البرنامج الإنمائي للامم المتحدة هذا المفهوم عام ١٩٩٠ اكتسب طابعا عالميا سريع الانتشار مستمدا شرعيته النظرية من التراث الاقتصادي العالمي الذي أولى للبشر دورا أساسيا في التنمية، ومن الطابع العالمي المشترك لاحتياجات الإنسان ككائن حي مستهدفا تعميم حقوقه الأساسية على الجميع من دون تمييز بين أغنياء وفقراء أو نساء ورجال، وهي حق العيش حياة طويلة وصحية والحصول على المعرفة وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق بعد ان كانت حقوقا تحتكرها الصفوة في المجتمع أو تحتكرها مجتمعات دون أخرى على هذا الكوكب.

ومنذ انطلاقة التقرير الأول (١٩٩٠) ونظرية التنمية البشرية تخضع لعملية تعميق وتطوير مستمرين حتى باتت ما يمكن عده (رؤية ثانية) في التنمية، فقد اصبح منظور التنمية بعدها ذا وزن على الصعيد العالمي اتبعته الكثير من المنظمات غير الحكومية أو الدولية، وبرغم انه لم يفرض نفسه في ساحات القرار الاقتصادي الدولي بعد لكنه نجح على الأقل في كسر احتكار النهج الليبرالي الجديد للخطاب الاقتصادي، فشكل بذلك منظومة فكرية جذابة لتناول قضايا العالم النامي بآفاق إنسانية متنوعة، ولكنه لم يقلل من أهمية النمو الاقتصادي نفسه بل يضعه ضمن سياق جديد.

وعلى الرغم من جوانب الإخفاق التنموي في البلدان النامية لما بعد الحرب العالمية الثانية إلا إنها كشفت بوضوح جوانب القصور في الاعتماد المفرط على راس المال المادي كمحرك أوحد للتطور الاقتصادي ، إذ أن الظروف الموضوعية التي أحاطت بمسيرة التطور في البلدان الرأسمالية لا يمكنها أن تتكرر بنفس آلياتها في الدول النامية ، فاتجهت الجهود نحو أدب تنموي يقترب اكثر نحو الاستثمار في راس المال البشري باعتباره محور التمكين والتفوق داخل المجتمعات.

وقد تبلور هذا المفهوم اكثر بعد أن اصبح رأس المال الفكري قوة إنتاجية شكلت ميزة تنافسية لبلدان العالم على حساب تدني مساهمة الميزات المطلقة والنسبية التي اعتمدتها نظريات التفوق التجاري منذ آدم سميث (منتصف القرن الثامن عشر) وحتى منتصف القرن العشرين، وبذلك نجد بلدانا كاليابان ودول جنوب شرق آسيا تتفوق بمقوماتها البشرية اكثر من مقوماتها المادية.

وعند اعتماد المقاربة العربية للتعاطي مع التنمية البشرية، نجد انه طيلة السنوات الأخيرة وحتى عام ٢٠٠٧ احتلت (٤) دول عربية خليجية موقعا في التصنيف الأعلى في دليل التنمية البشرية (تنمية عالية)، الا أن ثقلها السكاني لاتزيد نسبته عن (٢,٧٪) من حجم السكان العربي، في حين تناوبت (١٢) دولة عربية في مواقع متباينة من التنمية البشرية (المتوسطة) وشكل حجمها (٨٨,٨٪) من حجم السكان العربي، واستقرت (٤) دول عربية ضمن تصنيف التنمية البشرية (المنخفضة) بحجم سكاني شكل (٨,٥٪) من أجمالي السكان العربي.

ان تحليل المؤشرات السابقة بعيداً عن اسقاطات العوامل السياسية الداخلية والخارجية سيعطي نوعا من تضليل الحقائق الخاصة بإنجازات التنمية البشرية، فالمعروف ان عقد التسعينيات ومطلع القرن الحالي قد شهدا أنواعا متعددة من الضغوطات السياسية والعسكرية والاقتصادية على معظم البلدان العربية وبالتزامن مع شيوع مفاهيم التنمية البشرية المستدامة، حيث أثرت تلك الأحداث بشكل مباشر وغير مباشر على القدرات البشرية والمادية لمجمل مناطق الوطن العربي، مما انعكس سلبا على أدلة التنمية البشرية المعتمدة في تقويم الأداء.

ومن خلال مقارنة أدلة التنمية البشرية على مستوى المجموعات الدولية يلاحظ أن البلدان العربية حققت (٠,٦٨٠ من اصل واحد) للدول المتقدمة و(٠,٦٧٩ من اصل واحد) للدول النامية، وعليه فان القيمة العربية للدليل تمثل متوسط تصنيف التنمية البشرية المتوسطة، وعلى الرغم من ان تحسنا قد طرا على القيمة منذ ٢٠٠١ (كانت ٠,٦٤٨)، الا ان الأمر يتطلب المزيد من الإنجازات المحلية وتوسيع دائرة الإنماء العربي.

وبالإشارة إلى واقع التنمية البشرية في العراق نجد ان تقرير التنمية البشرية الثامن عشر (٢٠٠٨) قد خلا من الإشارة إلى العراق في ظل فقدان البيانات المغذية للدليل، وهي حالة لازمت التقارير السابقة مما يشكل إضافة سلبية لواقع التخطيط التنموي في العراق.

فكما هو معلوم ان من ابرز مهام ونتائج التقرير السنوي للتنمية البشرية هو توظيف الحقائق الرقمية لوضع الرؤى لصناع القرار الاقتصادي فيما يتعلق بصياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تشخيص أهم المشكلات وتسليط الضوء على مسبباتها وبضمنها مشاكل التشغيل والإسكان والصحة والبيئة... الخ.

أن وجود دليل التنمية بمؤشر أته الثلاث (الصحة- التعليم- الدخل) وأدلته الفرعية (الدليل التقني- دليل النوع الاجتماعي- دليل الفقر البشري) قد أوجد مزجا في غاية التعقيد والتشابك بين حزمة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والصحية، ينبغي لها ان تتماشى مع التطورات غير التقليدية والمتسارعة التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد معولم وآثار مباشرة وغير مباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصالح سياسية واقتصادية على مستوى تكتلات دولية ودعوات محمومة لحرية انتقال عناصر الإنتاج وتأصيل معايير الجودة والتنافسية الدولية...، كلها جعلت مسألة إعداد دليل وطني للتنمية البشرية في العراق تحديا يستحق بذل كل الجهود المادية والبشرية.

فالعراق بما يملك من تراكم تاريخي عميق وموارد طبيعية هائلة وهرم سكاني فتي يفترض ان يساير مع تجارب تنموية متطورة، إلا أننا نجد في تجربته التنموية المعاصرة عدم وضوح المعالم والرؤى وبالتالي احتلاله لمراكز متأخرة في تقارير التنمية البشرية المتوسطة حسب تقارير التسعينيات ولا يذكر في تقارير مطلع القرن الحالي.

من هنا ينبغي ان يتضمن التقرير الوطني للتنمية البشرية- المزمع إطلاقه نهاية عام ٢٠٠٩-استراتيجية واضحة وأصيلة ومستقلة ترسم هوية التنمية البشرية في العراق بعيدا عن استنساخ النماذج، ولعل أولى المهام في بناء تلك الاستراتيجية تعزيز ما يعرف بالقدريتين التمكينية والتكوينية للمورد البشري في العراق.

فالقدرة التمكينية تتعلق بجميع الاجراءات والانجازات الساعية الى تحفيز الذات البشرية نحو الابداع واستغلال الطاقة بشكلها الكامل وهنا يتم التركيز على اعادة تاهيل المنظومة المعرفية في العراق بعيدا عن النمطية ، فقدرة الشعوب حاليا ترتكز على الابداع والاختراع والابتكار ومايعزز من عمل هذه المنظومة رفع المستوى المعيشي للفرد وتاهيله صحياً.

أما ما يتعلق بعمل القدرة التكوينية فينصب على جهود الدولة خاصة بالمديين القصير والمتوسط على تطوير راس المال الاجتماعي (بنى تحتية) كقاعدة لاحتضان القدرة التمكينية .فوجود بنى ارتكازية ومؤسسات تشريعية متجددة سوف يهيئ فرصا حقيقية لتصحيح مسار التنمية البشرية في العراق، وبحسب مصادر وزارة المالية فان نموا مستهدفا قدره (٨٪) لعام ٢٠٠٩ وبموازنة تزيد عن الـ(٧٥) مليار دولار سيكونان اختبارا حقيقيا للوسائل والغايات في سبيل إعادة تنمية العراق إلى الواجهة الدولية.

عالم يزداد فوضى

هاني الحوراني
الاردن

أُعيد تشكيل العالم المعاصر خلال القرن الفائت مرتين على الأقل، حيث ارتبطت عملية اعادة تشكيل العالم بالحربين العالميتين الأولى (١٩١٨/١٤) والثانية (١٩٤٥/٣٩)، وبالأحرى بنتائج هاتين الحربين. فقد عكست ولادة كل من عصبة الأمم المتحدة ثم منظمة الأمم المتحدة ميزان القوى الذي تكرس بُعيد الحربين المذكورتين، وتربعت الدول الكبرى الظافرة على رأس هذين النظامين، وترجمت الاتفاقيات والمعاهدات والتفاهمات المبرمة بينها حصيلة مكاسبها في الحرب.

القرن الفائت شهد حرباً ثالثة، سُميت «بالحرب الباردة»، وهي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت حرباً قائمة على أساس عقائدي أو على أساس طبيعة النظام الاجتماعي، لكنها، وإن اتخذت شكل الصراع بين نظامين رأسمالي واشتراكي، إلا انها كانت في الواقع حرب مصالح اقتصادية وبسط نفوذ سياسي على ما سمي العالم الثالث، الذي كان في معظمه مستعمراً بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فحتى بعد أن استقلّت هذه البلدان وأقامت شعوبها «دولاً وطنية مستقلة»، فإنها ظلت تعاني التبعية الاقتصادية وفشل التنمية الذي ولّد أزمة مديونية خانقة، وبرغم ان ساحة العالم الثالث ظلت الميدان الرئيسي للصراع بين المعسكرين أو لحربهما الباردة، الا انه كان صراعاً محفوفاً بالمخاطر على القوى العظمى ذاتها، خاصة جراء سباق التسلح والتهديد النووي، والحروب الدعائية المتبادلة.

لم تغير الحرب الباردة بُنية النظام الدولي الذي تأسس على نتائج الحرب العالمية الثانية، لكنها أدت إلى تعاظم القطبية الثنائية فيه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، إذ برغم أن بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين بقيتا ضمن الأعضاء الخمسة الدائمة في الأمم المتحدة، إلا أن نفوذهما تراجع بقوة بعد حرب السويس (١٩٥٦)، أما الصين التي صعدت في منتصف القرن السابق إلى مصاف الدول الكبرى (جراء كونها الشريك الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي وانبثاق كتلة دول اشتراكية واسعة العدد)، فإنها لم تلبث أن تحولت إلى قوة مستقلة، وأحياناً مناكفة للاتحاد السوفياتي.

ولم تفلح الدول الكبرى المهزومة في الحرب العالمية الثانية مثل المانيا واليابان في الوصول إلى العضوية الدائمة للنظام العالمي، برغم تعاظم قوتهما الاقتصادية بعيد الحرب الثانية وتفوقهما على بريطانيا وفرنسا بالمعايير الاقتصادية والتكنولوجية، وبالمثل فإن الدول الصاعدة بعيد الحرب العالمية الثانية، لم تسنح لها الفرصة لأخذ فرصتها في قيادة النظام الدولي، كما هو حال الهند او البرازيل. وهكذا فإن «نادي الكبار» ظل حكراً على دول الشمال، باستثناء الصين، ولم تتمتع قارة افريقيا أو أمريكا اللاتينية بأي تمثيل في هذا النادي لليوم.

مع انتهاء الحرب الباردة تغير العالم لكن لم يتغير النظام الدولي. فمع زوال الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية وبروز خطر القطبية الأحادية للولايات المتحدة، ارتفعت الأصوات المطالبة بنظام دولي أكثر عدالة وتعددية، ومع ازدياد تبقرط منظمة الأمم المتحدة وظهور ملامح فساد فيها، أخذت محاولات اصلاح المنظمة الدولية تتلون بطابع سياسي، وكان الصوت الأمريكي اعلاها صخباً، لكنه ارتبط بأجندة الولايات المتحدة الهادفة إلى ترجمة القطبية الواحدية (التي نجمت عن انهيار وزوال الكتلة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي) إلى هيمنة وتوجيه أحادي للمنظمة الدولية، لكن لم تفلح المحاولات الرامية لبناء نظام دولي أكثر تعددية، ولا نجحت جهود اصلاح المنظمة الدولية. وقد تفاقمت عواقب هذا الفشل في فترة ولايتي الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، حيث اطلقت الادارة الأمريكية خلالها، وبعيد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ما يمكن وصفه بالحرب العالمية الرابعة، التي حملت عنوان «الحرب على الإرهاب» وعلى «الدول المارقة».

خلال العقدين الأخيرين، وتحديداً منذ انهيار سور برلين عام ١٩٨٩، تغيرت صورة العالم كثيراً. ففي العقد الأول (التسعينيات) تحولت روسيا من الاشتراكية إلى القومية الروسية أو النزعة السلافية والليبرالية الاقتصادية، وتعمق تحول الصين نحو رأسمالية فريدة، أقرب إلى رأسمالية الدولة والحزب الواحد، وانبثقت في وسط وشرق اوروبا دول قومية مستقلة، انتهجت طريق الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق، وقد تشكلت هذه الدول إما باتفاقات سلمية أدت إلى تفسيخ دول قائمة مثل انفصال التشيك والسلوفاك، أو من خلال حروب ونزاعات قومية ودينية، كما حصل مع شعوب يوغسلافيا السابقة.

وكان يمكن أن تكون نهاية القرن والعشرية الحالية عصراً اوروبياً بامتياز، جراء التوسع المضطرد للاتحاد الأوروبي الذي بات يضم المزيد من البلدان التي كانت تدور في الفلك السوفياتي، ولولا حرب الولايات المتحدة على الارهاب والدول «المارقة» التي غيرت الأجندة العالمية، وحرفت الأنظار عن النزاعات التاريخية في الشرق الأوسط، فإن اعلان برشلونة الخاص بإنشاء شراكة أوروبية–متوسطية كان يمكن أن يفضي إلى قيام كتلة اقليمية شبه قارية على ضفتي المتوسط. لكن تصاعد الحرب على العراق والارهاب لم يقد فقط إلى تبديد الاستثمارات السابقة في عملية السلام الشرق اوسطية، وإنما قاد أيضاً إلى استئناف الصراع العربي – الاسرائيلي بأشكال أكثر عنفاً، سواء داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في لبنان. على الصعيد العربي الأوسع أدت مغامرة غزو العراق للكويت في آب/١٩٩٠ إلى زعزعة النظام العربي، المتفكك أصلاً، والموزع على محاور عدة. لكن حرب الولايات المتحدة على العراق في آذار/٢٠٠٣ عجلت في انهيار النظام العربي وفي اظهار عقمه وفشله التام، وهو الفشل الذي تجلى في عجزه عن حل عدة نزاعات محلية واقليمية أخرى، مثل الأزمة السورية – اللبنانية والأزمة اللبنانية الداخلية، الانقسام الداخلي الفلسطيني، الصراع في دارفور، ناهيك عن الحرب الأهلية المزمنة في الصومال، والنزاعات الأخرى في القرن الافريقي التي شملت دولاً عربية وإفريقية، وقد تجنبت جامعة الدول العربية كلياً التدخل في النزاع المغربي – الجزائري على الصحراء الغربية.

وبكلمات أخرى فإن صورة العالم العربي بعيد عشرين سنة من انتهاء الحرب الباردة، تشير إلى استعصاء وفشل مضطرد في مواجهة تحديات الاصلاح السياسي والاقتصادي وفي تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، ولا يمكن مقارنة الاخفاق العربي الشامل بما حققته بلدان اوروبا الشرقية خلال نفس الفترة، وقد ترجم هذا الفشل نفسه، خارجياً وإقليمياً، على صورة ضعف متزايد ازاء التصلب الاسرائيلي المتصاعد والقضم المضطرد للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإزاء تنامي القوى الاقليمية الأخرى مثل ايران وتركيا.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com